وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٢٠

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية والهيكل التنظيمى للغرفة ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠١٩/١٢/٩ باعتماد الموازنة التخطيطية للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٢٠ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٢٠/٢/٢٣ ؛

قـــــــرر:

مـادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٢٠ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ١١٩٩٣٩٤٨ ج (فقط أحد عشر مليونًا وتسعمائة وثلاثة وتسعون ألفًا وتسعمائة وثمانية وأربعون جنيهًا لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ١١١٢٧٢٢١ ج (فقط أحد عشر مليونًا ومائة وسبعة وعشرون ألفًا ومائتان وواحد وعشرون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٨٦٦٧٢٧ ج (فقط ثمانمائة وستة وستون ألفًا وسبعمائة وسبعة وعشرون جنيهًا لا غير) .

مـادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٢٠/٢/٢٣

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد